

Distr.: General
24 March 2010
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ١١١ (ح) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر عضوا في

مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من
البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، ويشرفها أن تحيطه علما بأن سويسرا قررت تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الانتخابات التي ستجري خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٠.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، أعدت سويسرا وثيقة توجز الجهود التي تبذلها في سبيل النهوض بحقوق الإنسان والمساهمات والتعهدات التي تعتزم تقديمها.

وستكون سويسرا ممتنة للأمين العام للأمم المتحدة لو عمل على تعميم نص هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الأمم المتحدة (انظر المرفق).

وتغتنم البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة هذه الفرصة لكي تحدد للأمين العام للأمم المتحدة أسمى عبارات التقدير.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

المساهمات والتعهدات المقدمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

تقدم سويسرا ترشيحها لولاية ثانية في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وخلال فترة ولايتها الأولى، التزمت سويسرا التزاما كاملا، إلى جانب جميع باقي الأعضاء والمراقبين والمنظمات غير الحكومية، بالعمل لجعل مجلس حقوق الإنسان مؤسسة قوية وفعالة. واضطلعت أيضا بمبادرات بمفردها أو بالتعاون مع شركاء من مجموعات إقليمية أخرى في مجالات التثقيف بشأن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية. وعملت من أجل تمكين المجلس من النظر بصورة كافية في حالات حقوق الإنسان في جميع بلدان العالم. وتطوعت لتكون ضمن أول مجموعة من البلدان تخضع للاستعراض في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وما فتئت تسعى إلى تنفيذ التوصيات التي قُدمت إليها بالشراكة مع مجتمعها المدني. وأخيرا، تمكنت سويسرا من الوفاء بجزء هام من المساهمات والتعهدات التي قدمتها وفقا للقرار ٢٥١/٦٠.

وسويسرا، بوصفها الدولة المضيفة لمجلس حقوق الإنسان، تلتزم التزاما كاملا بتعزيز حقوق الإنسان التي تشكل إحدى أولويات سياستها الخارجية. وهي تعتبر بالتالي أنها يمكن أن تساهم بصورة شاملة ومفتوحة في توطيد دعائم مجلس حقوق الإنسان بغية تمكينه من تطوير قدراته بوصفه الجهاز الرئيسي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بما يخدم مصالح المرأة والرجل والطفل في بلداننا، مع إيلاء اهتمام خاص للضحايا والفئات الضعيفة.

وتحقيقا لهذا الغرض، تقدم سويسرا التعهدات والمساهمات التالية:

تتعهد حكومة سويسرا بما يلي:

١ - مواصلة التعاون التام مع مجلس حقوق الإنسان سعيا إلى جعله هيئة قوية وفعالة وعادلة تابعة للأمم المتحدة ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان وهمايتها:

- بالمساهمة في تمكين هذه المؤسسة التي يوجد مقرها في جنيف من تنفيذ ولايتها في أفضل الظروف الممكنة؛
- بالمشاركة النشطة في أعمال المجلس بروح من التعاون والشمول والحوار الصادق مع شركائها في جميع المناطق بغية إعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

- بالمساهمة في التفكير الجاري بشأن إعادة النظر في أنشطة المجلس وأساليب عمله بهدف تعزيز قدراته بعد فترة أولية مدتها ٥ سنوات؛
- بالعمل على تمكين المجلس من معالجة حالات حقوق الإنسان في كافة أنحاء العالم وبصورة مناسبة والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان أينما وقعت؛
- بمواصلة التزامها بدور المجلس في منع انتهاكات حقوق الإنسان بوسائل منها التحقيق في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية؛
- بالسعي إلى الحوار مع البلدان غير الأعضاء في المجلس والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، وتحسين مستوى مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال المجلس.

٢ - إعادة تأكيد دعمها لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولباقي صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المعنية:

- بمواصلة تعاونها وحوارها الوثيقين مع المفوضية، والإبقاء على المستوى الحالي لدعمها المالي المقدم للمفوضية؛
- بتعزيز نهج إنمائي قائم على حقوق الإنسان في دعمها للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وفي مشاركتها في مجالس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة؛
- بالعمل على تعزيز إدماج الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون في أعمال لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، ولاسيما في إطار الاجتماع القطري المخصص لبوروندي الذي ترأسه سويسرا منذ تموز/يوليه ٢٠٠٩؛
- بالمساهمة في الجهود المبذولة حالياً من أجل إصلاح نظام رصد تنفيذ المعاهدات؛
- بمواصلة دعم تحديث "مؤشر حقوق الإنسان" في كل بلد على حدة، الذي يستند إلى وثائق الأمم المتحدة الرسمية ويشكل أداة مرجعية مفيدة تستقي منها المعلومات ويتاح الاطلاع عليها للجميع.

٣ - النهوض بحقوق الإنسان على المستوى الدولي:

- بمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بوسائل مختلفة منها إقامة الحوار بشأن حقوق الإنسان وتبادل الخبراء والتعاون التقني والتشاور؛
- بالإسهام من خلال الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية في النهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية والإدارة السليمة وحمايتها في معظم شركائها من البلدان، من خلال العمل مع الجهات الفاعلة في القطاع العام وعناصر المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- بمواصلة الإسهام النشط في عملية تحديد وإيضاح التزامات الدول ومسؤوليات الشركات وسبل الانتصاف المتاحة في حالة انتهاك الشركات لحقوق الإنسان؛
- بمواصلة تقديم الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية السويسرية والدولية التي تساهم في النهوض بحقوق الإنسان وتدعم أعمال المفوضية والمقررين الخاصين للمجلس.

٤ - تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني:

- بالامتثال لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، سواء على المستوى الاتحادي أو على مستوى الكانتونات، وتوعية كافة الأجهزة والعناصر الفاعلة في المجتمع بضرورة احترام حقوق الإنسان، عن طريق التدريب والتوعية والحوار المعزز؛
- بتنفيذ أحكام المعاهدات التي صدقت عليها مؤخرا من قبيل البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وبالإذن للجنة منع التعذيب بممارسة صلاحياتها على النحو المنصوص عليه في البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب؛
- بالنظر في إمكانية التصديق على مختلف الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان؛
- بالنظر في إمكانية التصديق في المستقبل القريب على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛
- بالنظر في إمكانية التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- بالتعاون التام مع هيئات رصد تنفيذ المعاهدات، بتقديم تقاريرها في الآجال المحددة لها، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الهيئات؛

- بالتعاون التام مع الإجراءات الخاصة التابعة للمجلس والتي وجهت إليها سويسرا دعوة دائمة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وتيسير جميع الترتيبات اللازمة لزياراتها؛
- بإشراك المجتمع المدني في تنفيذ التوصيات الصادرة في سياق الاستعراض الدولي الشامل.

المواقع السويسرية الرسمية المتعلقة بحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت

- أولويات سويسرا فيما يتعلق بحقوق الإنسان:
<http://www.eda.admin.ch/eda/f/home/foreign/humsec/humrig.html>
- تقرير عن السياسة السويسرية في مجال حقوق الإنسان (عام ٢٠٠٠):
<http://www.admin.ch/fff/2000/2460.pdf>
- تقرير عن السياسة الخارجية لسويسرا في مجال حقوق الإنسان (٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧)
<http://www.eda.admin.ch/eda/fr/home/doc/publi/phumig/archiv.html>
- السلام وحقوق الإنسان في السياسة الخارجية لسويسرا
http://www.eda.admin.ch/etc/medialib/downloads/edazen/doc/publi.Par.0178.Fil.e.tmp/EDA%20PA%20IV_Bericht%202006_fr.pdf
- سياسة الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في مجال حقوق الإنسان؛ من أجل حياة كريمة
http://www.deza.admin.ch/fr/Accueil/Themes/Etat_de_droit_democratie/Droits_humains
- سويسرا ومنظمة الأمم المتحدة:
http://www.eda.admin.ch/sub_uno/f/uno.html
- وزارة الشؤون الاقتصادية - المسؤولية الاجتماعية للشركات
www.seco.admin.ch/themen/00645/04008/index.htm?lang=fr